

البدور الزاهرة

في

القراءات العشر المتواترة

من طريقى الشاطبية والدرة

تأليف

خادم العلم والقرآن

عبد الفتاح القاضى

من العلماء وشيخ معهد القراءات بالأزهر الشريف

الناشر

مكتبة انس بن مالك

مكة المكرمة

جميع الحقوق محفوظة
لِلناشر

الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الصادق الوعد الأمين سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(أما بعد): فلما رأيت حاجة طلاب المرحلة الأولى من معهد القراءات ماسة إلى كتاب يجمع ما فى الشاطبية والدرة من القراءات، وضعت هذا الكتاب، وضمته القراءات العشر من طريقى التيسير والتحبير، والشاطبية والدرة، وقد سلكت فيه مسلك صاحب غيث النفع فى ترتيبه ونظامه. فأذكر كل ربع من القرآن الكريم على حدة. وأذكر ما فيه من كلمات الخلاف كلمة كلمة مبيّناً خلاف الأئمة العشرة فى كل منها، سواء أكان ذلك الخلاف من قبيل الأصول، أم من قبيل الفرش؛ وبعد الانتهاء من الربع على هذه الكيفية أذكر آخر كلمة فيه وأنبه على أنها آخر الربع.

ثم أقول «المال» وأحصر جميع الكلمات المماله. ضاماً النظر إلى نظيره، مبيناً عند كل كلمة ونظيرها من يميلها ومن يقللها، غير أنى لم أخذ حذو صاحب الغيث فى جمعه بين من يميل ومن يقلل كقوله: الدنيا لهم وبصرى، من غير أن يميز المميلين من المقللين اعتماداً على ما ذكره فى المقدمة من قاعدة كل منهم. بل أذكر الكلمة ومثيلاتها ثم أصرح باسم من يميلها باتفاق أو اختلاف ومن يقللها كذلك زيادة فى البيان، ومبالغة فى الإيضاح.

ثم بعد الفراغ من بيان «المال» على هذا الوجه أقول «المدغم» وأقسمه إلى قسمين: صغير وكبير. فأبدأ بالصغير وأذكر فيه ما احتواه الربع من الكلمات التى يتحقق فيها هذا النوع من الإدغام. ثم أبين من يظهرها ومن يدغمها من القراء العشرة. ثم أنشئ بالكبير فأستوعب الكلمات التى يتحقق فيها هذا النوع من الإدغام أيضاً ولكنى لا أنبه على من يدغمها اعتماداً على ذكره فى أول ربع من القرآن. ولأنه من المعلوم بداهة عند المشتغلين بهذا الفن أن السوسى هو صاحب هذا المذهب. فإن وافقه أحد من العشرة على إدغام بعض الكلمات أنبه عليه فأقول:

«وقد وافقه على إدغام كذا من الكلمات فلان».

وسوف لا أتعرض لشيء من أبواب الأصول. اكتفاء بذكر قاعدة كل قارئ أورد

عند أول موضع، واستغناء عن ذلك بذكر جميع هاءات الضمير وبيان حكمها فى مواضعها.

وذكر جميع الألفاظ المماله فى القرآن الكريم وبيان حكمها لجميع القراء، وحصر جميع الألفاظ المدغمة سواء كان إدغامها من قبيل الإدغام الصغير أم من قبيل الإدغام الكبير من بين حكمها أيضا. واستقصاء ياءات الإضافة، وياءات الزوائد مع بيان حكم كل فى موطنه، وسأعنى إن شاء الله تعالى - بباب وقف حمزة وهشام على الهمز لدقته، وصعوبة مسلكه. فلا أترك كلمة من الكلمات المهموزة إلا وأبين - فى إيضاح وجلاء - ما فيها من الأوجه لهما عند الوقف إلا إذا تكررت كثيرا فأكتفى بالإشارة إلى ما فيها من الأوجه. وقد أجمع الكلمات المشترة فى الربع المبشرة فى جوانبه التى تكررت مرارا سواء كانت من الأصول أم من الفرش. مثل «الصلاة»، «خيرًا»، «البيوت»، «القرآن»، «إسرائيل»، وأنظمها فى سلك واحد، وأحكم عليها حكما واحدا فأقول «جلى» أو «واضح» أو «لا يخفى» طلبا للاختصار. وحذرا من كثرة التكرار.

وقد التزمت فى بيان أواخر الأرباع ما فى المصحف المصرى الأميرى سواء وافق ما فى الغيث أم خالفه.

ويعلم الله أنى لم أدخر وسعا فى توضيح العبارة، وتبسيط الأسلوب، وتجنب التعقيد والبعد عن الصعوبة ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

وأملى فى ربي جل جلاله وطيد أن يكسو هذا الكتاب ثوب القبول، وأن ينفع به العاكفين على دراسة هذا العلم الجليل، وأن يضعه فى كفة الحسنات من ميزان عملى، وأن يجعله لى ضياء ونورا يسمى بين يدي «يوم ترى المؤمنين والمؤمنات يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم بشراكم اليوم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ذلك هو الفوز العظيم»

خادم العلم والقرآن
عبد الفتاح القاضى

مقدمة فى مبادئ علم القراءات

* تعريفه: هو علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله.

* موضوعه: كلمات القرآن من حيث أحوال النطق بها، وكيفية أدائها.

* ثمرته وفائده: العصمة من الخطأ فى النطق بالكلمات القرآنية، وصيانتها عن التحريف والتغيير، والعلم بما يقرأ به كل من أئمة القراءة، والتمييز بين ما يقرأ به وما لا يقرأ به.

* فضله: أنه من أشرف العلوم الشرعية، أو هو أشرفها لشدة تعلقه بأشرف كتاب سماوى منزل.

* نسبته إلى غيره من العلوم: التباين.

* واضعه: أئمة القراءة، وقيل أبو عمر حفص بن عمر الدورى. وأول من دون فيه أبو عبيد القاسم بن سلام.

* اسمه: علم القراءات، جمع قراءة بمعنى وجه مقروء به.

* استمداده: من النقول الصحيحة والمتواترة عن علماء القراءات الموصلة إلى رسول الله ﷺ.

* حكم الشارع فيه: الوجوب الكفائى تعلماً وتعليماً.

* مسائله: قواعده الكلية كقولهم: كل ألف منقلبة عن ياء يميلها حمزة والكسائى وخلف، ويقلها ورش بخلف عنه - وكل راء مفتوحة أو مضمومة وقعت بعد كسرة أصلية أو ياء ساكنة يرققها ورش وهكذا.

القراء العشرة ورواتهم وطرقهم

• القراء:

«نافع المدني»: هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثى، أصله من أصفهان، وتوفى بالمدينة سنة تسع وستين ومائة.

«ابن كثير»: هو عبد الله بن كثير المكى، وهو من التابعين. وتوفى بمكة سنة عشرين ومائة.

«أبو عمرو البصرى»: هو زيان بن العلاء بن عمار المازنى البصرى، وقيل اسمه يحيى. وقيل اسمه كنيته، وتوفى بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة.

«ابن عامر الشامى»: هو عبد الله بن عامر الشامى اليحصبى قاضى دمشق فى خلافة الوليد بن عبد الملك، ويكنى أبا عمران. وهو من التابعين، وتوفى بدمشق سنة ثمانى عشرة ومائة.

«عاصم الكوفى»: هو عاصم بن أبى النجود. ويقال له ابن بهدلة، ويكنى أبا بكر، وهو من التابعين، وتوفى بالكوفة سنة ثمان وعشرين ومائة.

«حمزة الكوفى»: هو حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات الفرضى التيمى. ويكنى أبا عمارة وتوفى بحلولان فى خلافة أبى جعفر المنصور سنة ست وخمسين ومائة.

«الكسائى الكوفى»: هو على بن حمزة النحوى، ويكنى أبا الحسن، وقيل له الكسائى من أجل أنه أحرِمَ فى كساء - وتوفى «برنبوية» قرية من قرى الرى حين توجه إلى خراسان مع الرشيد سنة تسع وثمانين ومائة.

«أبو جعفر المدنى»: هو يزيد بن القعقاع، وتوفى بالمدينة سنة ثمان وعشرين ومائة.

«يعقوب البصرى»: هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمى، وتوفى بالبصرة سنة خمس ومائتين.

«خلف»: هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب البزار البغدادى، وتوفى سنة تسع وعشرين ومائتين.

• الرواة:

«راويا نافع»: قالون، وورش.

فأما قالون فهو عيسى بن مينا بالمد و القصر. المدني معلم العربية ويكنى أبا موسى. وقالون لقب له أيضا، يروى أن نافعا لقبه به لجودة قراءته لأن قالون بلسان الروم جيد. وتوفي بالمدينة سنة عشرين ومائتين.

وأما وورش: فهو عثمان بن سعيد المصري، يكنى أبا سعيد، وورش لقب له، لقب به فيما يقال لشدة بياضه. وتوفي بمصر سنة سبع وتسعين ومائة.

«راويا ابن كثير»: البزى، وقنبل.

فأما البزى فهو أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة المؤذن المكي، يكنى أبا الحسن، وتوفي بمكة سنة خمسين ومائتين.

وأما قنبل: فهو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المكي المخزومي، يكنى أبا عمرو، ويلقب قنبلا. ويقال هم أهل بيت بمكة يعرفون بالقنابلة، وتوفي بمكة سنة إحدى وتسعين ومائتين. روى البزى وقنبل القراءة على ابن كثير بإسناد.

«راويا أبي عمرو»: الدوري، والسوسى.

فأما الدوري فهو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري النحوى، والدور: موضع ببغداد، توفي سنة ست وأربعين ومائتين.

وأما السوسى فهو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله السوسى، توفي سنة إحدى وستين ومائتين. روى القراءة عن أبي محمد يحيى بن المبارك العدوى المعروف باليزيدى عنه.

«راويا ابن عامر»: هشام، وابن ذكوان.

فأما هشام فهو هشام بن عمار بن نصير القاضى الدمشقى، يكنى أبا الوليد، وتوفي بها سنة خمس وأربعين ومائتين.

وأما ابن ذكوان فهو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشى الدمشقى يكنى أبا عمرو، ولد سنة ثلاث وسبعين ومائة، وتوفي بدمشق سنة اثنتين وأربعين ومائتين روى القراءة عن ابن عمر بإسناد.

«راويا عاصم»: شعبة، وحفص.

فأما شعبة فهو أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الكوفي، وتوفي بالكوفة سنة ثلاث وتسعين ومائة.

وأما حفص فهو حفص بن سليمان بن المغيرة البزاز الكوفي، ويكنى أبا عمرو، وكان ثقة قال ابن معين: هو أقرأ من أبي بكر وتوفي سنة ثمانين ومائة.
«راويا حمزة»: خلف، وخلاّد.

فأما خلف فهو خلف بن هشام البزار، ويكنى أبا محمد، وتوفي ببغداد سنة تسع وعشرين ومائتين.

وأما خلاّد فهو خلاّد بن خالد، ويقال ابن خلد الصيرفي الكوفي، ويكنى أبا عيسى، وتوفي بها سنة عشرين ومائتين.

رويا القراءة عن أبي عيسى سليم بن عيسى الحنفي الكوفي عن حمزة.

«راويا الكسائي»: أبو الحارث، وحفص الدوري.

فأما أبو الحارث فهو الليث بن خلد البغدادي، توفي سنة أربعين ومائتين.

وأما حفص الدوري فهو الراوي عن أبي عمرو، وقد سبق ذكره.

«راويا أبي جعفر»: ابن وردان، وابن جماز.

فأما ابن وردان فهو أبو الحارث عيسى بن وردان المدني، وتوفي بالمدينة في حدود الستين ومائة.

وأما ابن جماز فهو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جماز المدني، وتوفي بها بعد السبعين ومائة.

«راويا يعقوب»: رويس، وروح.

فأما رويس فهو أبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري، ورويس لقب له، وتوفي بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين.

وأما روح فهو أبو الحسن روح بن عبد المؤمن البصري النحوي، وتوفي سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين.

«راويا خلف»: إسحاق، وإدريس.

فأما إسحاق فهو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عثمان الوراق المروزي ثم البغدادي، وتوفي سنة ست وثمانين ومائتين، وأما إدريس فهو أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم البغدادي الحداد، وتوفي في يوم الأضحى سنة اثنتين وتسعين ومائتين.

• الطرق:

«طريق قالون»: أبو نشيط محمد بن هارون .
«طريق ورش»: أبو يعقوب يوسف الأزرق .
«طريق البزى»: أبو ربيعة محمد بن إسحاق .
«طريق قنبل»: أبو بكر أحمد بن مجاهد .
«طريق الدورى»: أبو الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس .
«طريق السوسى»: أبو عمران موسى بن جرير .
«طريق هشام»: أبو الحسن أحمد بن يزيد الحلوانى .
«طريق ابن ذكوان»: أبو عبد الله هارون بن موسى الأخفش .
«طريق شعبة»: أبو زكريا يحيى بن آدم المصلحى .
«طريق حفص»: أبو محمد عبيد بن الصباح .
«طريق خلف»: أحمد بن عثمان بن بويان عن أبى الحسن إدريس بن عبد الكريم
الحداد عنه .

«طريق خلاد»: أبو بكر محمد بن شاذان الجوهري .
«طريق أبى الحارث»: أبو عبد الله محمد بن يحيى البغدادي .
«طريق الدورى»: أبو الفضل جعفر بن محمد النصيبى .
«طريق ابن وردان»: الفضل بن شاذان .
«طريق ابن جمار»: أبو أيوب الهاشمى .
«طريق رويس»: أبو القاسم عبد الله بن سليمان النخاس بالخاء المعجمة عن التمار
عنه .

«طريق روح»: أبو بكر محمد بن وهب بن العلاء الثقفى عنه .
«طريق إسحاق»: أبو الحسين أحمد بن عبد الله السوسنجرى عن ابن أبى عمر
النقاش عنه .

«طريق إدريس»: المطوعى والقطيعى ، والله تعالى أعلم .

الفرق بين القراءات والروايات والطرق والخلاف والواجب والجائز

خلاصة ما قاله علماء القراءات في هذا المقام أن كل خلاف نسب لإمام من الأئمة العشرة مما أجمع عليه الرواة عنه فهو قراءة، وكل ما نسب للراوى عن الإمام فهو رواية، وكل ما نسب للآخذ عن الراوى وإن سفل فهو طريق. نحو: الفتح في لفظ ﴿ضعف﴾ في سورة الروم قراءة حمزة، ورواية شعبة، وطريق عبيد بن الصباح عن حفص وهكذا.

هذا هو الخلاف الواجب؛ فهو عين القراءات والروايات والطرق؛ بمعنى أن القارئ ملزم بالإتيان بجميعها فلو أخل بشيء منها عدَّ ذلك نقصاً في روايته كأوجه البديل مع ذات الياء لورش، فهي طرق، وإن شاع التعبير عنها بالأوجه تساهلاً. وأما الخلاف الجائز فهو خلاف الأوجه التي على سبيل التخيير والإباحة كأوجه البسمة، وأوجه الوقف على عارض السكون فالقارئ مخير في الإتيان بأى وجه منها غير ملزم بالإتيان بها كلها، فلو أتى بوجه واحد منها أجزاءه ولا يعتبر ذلك تقصيراً منه ولا نقصاً في روايته، وهذه الأوجه الاختيارية لا يقال لها قراءات ولا روايات ولا طرق بل يقال لها أوجه فقط، بخلاف ما سبق.

مصطلح الكتاب

إذا قلت: المديان، فالمراد نافع وأبو جعفر، وإذا قلت: البصريان فالمراد أبو عمرو ويعقوب، وإذا قلت: الأخوان فالمراد حمزة والكسائى، وإذا قلت الكوفيون فالمراد عاصم وحمزة والكسائى وخلف، وإذا قلت الأصحاب فالمراد حمزة والكسائى وخلف، وإذا وافق خلف فى اختياره حمزة لا أقيده، وإذا خالفه قيده بقولى فى اختياره أو عن نفسه أو العاشر؛ خوفا من اللبس أما فى روايته عن حمزة فلا بد من تقييده بقولى: قرأ أو روى خلف عن حمزة وإذا اختلفت رواية الدورى عن أبى عمرو عن روايته عن الكسائى قيده بقولى دورى أبى عمرو أو دورى الكسائى كقولى فى الكلام على الممال: الناس بالإمالة لدورى أبى عمرو أو لدورى البصرى، ورؤياك لدورى الكسائى خوفا من اللبس أيضا، أما إذا اتفقت روايته عن أبى عمرو مع روايته عن الكسائى، وذلك إذا ذكر معطوفا على أبى عمرو فلا أقيده كقولى فى الممال ﴿الكافرين﴾ للبصرى والدورى لأمن اللبس حيثنذ لأن عطفه على البصرى دليل على أن المراد به دورى الكسائى. كذلك لا أقيده إذا كانت له روايتان مختلفتان عن أبى عمرو كقولى فى المدغم «نغفر لكم» للبصرى بخلف عن الدورى، لوضوح المراد به حيثنذ وهو دورى أبى عمرو.

وإذا قلت: فى بيان المدغم وقد وافقه على إدغام كذا من الكلمات فلان فمرجع الضمير فى وافقه يعود على الإمام السوسى لأنه أصبح من البدهيات عن المشتغلين بهذا الفن أن صاحب الإدغام والأصل فيه هو السوسى. والله تعالى أعلم.



باب الاستعاذة

يتعلق بها ثلاثة مباحث:

الأول: فى حكمها. الثانى: فى صيغتها. الثالث: فى كيفيةها.

(المبحث الأول): اتفق العلماء على أن الاستعاذة مطلوبة من مريد القراءة. واختلفوا بعد ذلك هل هذا الطلب على سبيل الندب أو على سبيل الوجوب؟ فذهب جمهور العلماء وأهل الأداء إلى الأول، وقالوا إن الاستعاذة مندوبة عند إرادة القراءة، وحملوا الأمر فى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ على الندب. فلو تركها ثقارئ لا يكون آثماً. وذهب بعض العلماء إلى الثانى، وقالوا: إن الاستعاذة واجبة عند إرادة القراءة وحملوا الأمر فى الآية المذكورة على الوجوب. وقال ابن سيرين: - وهو من القائلين بالوجوب - لو أتى الإنسان بها مرة واحدة فى حياته كفاه ذلك فى إسقاط الواجب عنه، وعلى مذهب هؤلاء لو تركها الإنسان يكون آثماً.

(المبحث الثانى): المختار لجميع القراء فى صيغتها ﴿أعوذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ لأنها الصيغة الواردة فى سورة النحل. ولا خلاف بينهم فى جواز تغيير هذه الصيغة من الصيغ الواردة عند أهل الأداء سواء نقصت عن هذه الصيغة نحو: أعوذ بالله من الشيطان. أم زادت نحو: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، أو: إن الله العظيم هو السميع العليم، أو: أعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم إلى غير ذلك من الصيغ الصحيحة الواردة عن أئمة القراءة.

(المبحث الثالث): روى عن نافع أنه كان يخفى الاستعاذة فى جميع القرآن. ومثل هذا روى عن حمزة. وروى خلف عن حمزة أيضاً أنه كان يجهر بها أول الفاتحة خاصة ويخفيها بعد ذلك فى سائر القرآن. وروى خلاد عنه أنه كان يجيز الجهر والإخفاء جميعاً لا ينكر على من جهر ولا على من أخفى، لا فرق فى ذلك بين الفاتحة وغيرها من سائر القرآن الكريم.

ولكن المختار فى ذلك لجميع القراء العشرة التفصيل فيستحب إخفاؤها فى مواطن، والجهر بها فى مواطن أخرى.

* مواطن الإخفاء:

- (١) إذا كان القارئ يقرأ سرا سواء أكان منفردا أم فى مجلس .
- (٢) إذا كان خاليا سواء أقرأ سرا أم جهرا .
- (٣) إذا كان فى الصلاة سواء أكانت الصلاة سرية أم جهرية .
- (٤) إذا كان يقرأ وسط جماعة يتدارسون القرآن كأن يكون فى مقراءة ولم يكن هو المبتدئ بالقراءة .

وما عدا هذه المواطن يُستحب الجهر بها .

(تتميم): إذا كان القارئ مبتدئا أول سورة تعين عليه الإتيان بالبسملة كما سيأتى ،
وحيثذ يجوز له بالنسبة للوقف على الاستعاذة أو وصلها بالبسملة أربعة أوجه :

الأول: الوقف على الاستعاذة وعلى البسملة .

الثانى: الوقف على الاستعاذة ووصل البسملة بأول السورة .

الثالث: وصل الاستعاذة بالبسملة والوقف عليها .

الرابع: وصل الاستعاذة بالبسملة ووصل البسملة بأول السورة ، وهذه الأوجه
الأربعة جائزة لجميع القراء العشرة عند الإبداء بأى سورة من سور القرآن سوى براءة .

أما الابتداء ببراءة فيجوز لكل منهم وجهان فقط :

الأول: الوقف على الاستعاذة .

الثانى: وصلها بأول السورة ، ولا بسملة فى أولها لجميع القراء كما يأتى .

وأما إذا كان ابتداءه بآية فى أثناء السورة كأول الربع أو أول القصة مثلا فيجوز له
حيثذ الإتيان بالبسملة وتركها . فإذا أتى بالبسملة جازت له الأوجه الأربعة المذكورة ،
وإذا تركها جاز له وجهان :

الأول: الوقف على الاستعاذة .

الثانى: وصلها بأول الآية .

وهذه الأوجه جائزة لسائر القراء أيضا .

(فائدة): لو قطع القارئ قراءته لطارئ قهرى كعطاس أو تنحنح أو لكلام يتعلق
بمصلحة القراءة كأن شك فى شيء فى القراءة وسأل من بجواره ليثبت لا يعيد
الاستعاذة . أما لو قطعها إعراضا عنها أو لكلام لا تعلق به بها ولو رد السلام فإنه
يستأنف الاستعاذة .

باب البسملة

أجمع القراء العشرة على الإتيان بالبسملة عند الابتداء بأول كل سورة سواء كان الابتداء عن قطع أم عن وقف، والمراد بالقطع ترك القراءة رأساً والانتقال منها لأمر آخر، والمراد بالوقف قطع الصوت على آخر السورة السابقة مع التنفس ومع نية استئناف القراءة لأنه بوقفه على آخر السورة السابقة وقطع صوته على آخر كلمة فيها مع التنفس يعتبر مبتدئاً للسورة اللاحقة وإن كان مريداً استئناف القراءة فلا بد حيثئذ من البسملة لجميع القراء، وهذا الحكم عام فى كل سورة من سور القرآن إلا براءة فلا خلاف بينهم فى ترك البسملة عند الابتداء بها. واختلفوا فى حكم الإتيان بها، فذهب ابن حجر والخطيب إلى أن البسملة تحرم فى أولها وتكره فى أثنائها وذهب الرملى ومشايعوه إلى أنها تكره فى أولها وتُسَنُّ فى أثنائها كما تسن فى أثناء غيرها.

وأما الابتداء بأواسط السور فيجوز لكل منهم الإتيان بالبسملة وتركها، لا فرق فى ذلك بين براءة وغيرها واستثنى بعضهم وسط براءة فألحقه بأولها فى عدم جواز الإتيان بالبسملة لأحد من القراء، وذهب بعضهم إلى أن البسملة لا تجوز فى أواسط السور إلا لمن مذهبه الفصل بها بين السورتين. وأما من مذهبه السكت أو الوصل بين السورتين فلا يجوز له الإتيان بالبسملة فى أواسط السور. وعلى هذا المذهب تكون أواسط السور تابعة لأولها. فمن بسمل فى أولها بسمل فى أثنائها، ومن تركها فى أولها تركها فى أواسطها؛ والمراد بأواسط السور ما بعد أوائلها ولو بآية أو كلمة.

وأما حكم ما بين كل سورتين فاختلف القراء العشرة فيه، فذهب قالون وابن كثير وعاصم والكسائى وأبو جعفر إلى الفصل بالبسملة بين كل سورتين، وذهب حمزة وخلف إلى وصل آخر السورة بأول ما بعدها من غير بسملة. وروى عن كل من ورش وأبى عمرو وابن عامر ويعقوب ثلاثة أوجه: البسملة، والسكت، والوصل، والمراد بالسكت: الوقف على آخر السورة وقفة لطيفة من غير تنفس قدر سكت حمزة على الهمز. والمراد بالوصل وصل آخر السورة بأول تاليها، ولا بسملة مع السكت ولا مع الوصل، وهذا الحكم عام بين كل سورتين سواء أكانتا مرتبتين كآخر البقرة وأول آل عمران، أم غير مرتبتين كآخر الأعراف مع أول يوسف لكن يشترط أن تكون

الثانية بعد الأولى فى ترتيب القرآن والتلاوة كما مثلنا. فإن كانت قبلها فيما ذكر كان وصل آخر الرعد بأول يونس تعين الإتيان بالبسملة لجميع القراء ولا يجوز السكت ولا الوصل لأحد منهم. كذلك لو وصل آخر السورة بأولها كان كرر سورة من السور فإن البسملة تكون متعينة حينئذ للجميع. كذلك تتعين البسملة لكل لو وصل آخر الناس بأول الفاتحة.

هذا وبعض أهل الأداء اختار الفصل بالبسملة بين المدثر والقيامة، وبين الانفطار والتطفيف وبين الفجر والبلد، وبين العصر والهمزة لمن روى عنه السكت فى غيرها. وهم ورش والبصريان والشامى. واختار السكت بين ما ذكر لمن روى عنه الوصل فى غيرها وهم المذكورون وخلف وحمة. وذهبت طائفة إلى إبقاء الساكت على أصله واختيار السكت فيهن للواصل فى غيرهن، وعدم جواز وصل البسملة بأول السورة بالنسبة للمبطل. والذى ذهب إليه المحققون من العلماء عدم التفرقة بين هذه السور وبين غيرها، وهو الصحيح المختار الذى عليه العمل. وعلى التفرقة يكون لهذه السور مع غيرها حالتان:

الأولى: لو قرأت من آخر المزمّل إلى أول القيامة فالمبطل بين كل سورتين على حاله بأوجه البسملة بأوجهها الثلاثة، والساكت بين المزمّل والمدثر له بين المدثر والقيامة السكت والبسملة الثلاثة، والواصل بين المزمّل والمدثر له بين المدثر والقيامة الوصل والسكت فتكون الأوجه تسعة.

الحالة الثانية: لو قرأت من آخر المدثر إلى أول الإنسان فالمبطل بين المدثر والقيامة له بين القيامة والإنسان البسملة بأوجهها الثلاثة، وفى الاختيار يزيد السكت بلا بسملة على كل وجه منها بين القيامة والإنسان، والساكت بين المدثر والقيامة له بين القيامة والإنسان السكت والوصل. والواصل بين المدثر والقيامة له بين القيامة والإنسان الوصل فقط فتكون الأوجه تسعة أيضا.

(فائدة): يجوز لكل من فصل بين السورتين بالبسملة ثلاثة أوجه:

الأول: الوقف على آخر السورة وعلى البسملة.

الثانى: الوقف على آخر السورة ووصل البسملة بأول التالية.

الثالث: وصل آخر السورة بالبسملة مع وصل البسملة بأول التالية.

أما الوجه الرابع وهو وصل آخر السورة بالبسملة مع الوقف عليها فهو ممتنع

لجميع. وعلى هذا يكون لقالون ومن معه هذه الأوجه الثلاثة بين كل سورتين ويكون لورش والبصريين والشامي بين كل سورتين خمسة أوجه: ثلاثة البسملة والسكت والوصل، أما خلف وحمزة فليس لهما بين السورتين إلا وجه واحد وهو الوصل.

(تتمة): لكل من القراء العشرة حتى حمزة وخلف بين الأنفال والتوبة ثلاثة أوجه:

الأول: الوقف وقد يعبر عنه بالقطع، وهو الوقف على آخر الأنفال مع التنفس.

الثاني: السكت وهو الوقف على آخر الأنفال من غير تنفس.

الثالث: وصل آخر الأنفال بأول التوبة، وكلها من غير بسملة.

وهذه الأوجه الثلاثة جائزة بين التوبة وبين أى سورة بشرط أن تكون هذه السورة قبل التوبة فى التلاوة فلو وصلت آخر الأنعام مثلاً بأول التوبة جازت هذه الأوجه الثلاثة لجميع القراء. أما إذا كانت هذه السورة بعد التوبة فى التلاوة كأن وصلت آخر سورة النور بأول التوبة فلم أجد من أئمة القراءة من نص على الحكم فى هذا. ويظهر لى والله أعلم أنه يتعين الوقف حيثئذ ويمتنع السكت والوصل. والله تعالى أعلم، كذلك يتعين الوقف ويمتنع السكت والوصل إذا وصلت آخر التوبة بأولها.



سورة الفاتحة

﴿العالمين﴾ إذا وقف عليه جاز فيه لجميع القراء ثلاثة أوجه: الإشباع، وقدره ثلاث ألفات لالتقاء الساكنين اعتدادا بالعارض، والتوسط، وقدره ألفان لمراعاة اجتماع الساكنين مع ملاحظة كون هذا الساكن عارضا. والقصر وقدره ألف واحدة؛ نظراً لعروض السكون وعدم الاعتداد به، وتجربى هذه الأوجه الثلاثة فى جميع ما مثله.

﴿الرحيم﴾ إذا وقف عليه جاز فيه لجميع القراء أربعة أوجه: الإشباع والتوسط والقصر، والروم وهو النطق ببعض الحركة وقدر بثلاثها، أو هو تضعيف الصوت بها حتى يذهب معظمها ولا يكون الروم إلا مع القصر. وهذه الأوجه الأربعة تجربى فى كل ما مثله. أما نحو ﴿نستعين﴾ فيجوز فيه لكل القراء سبعة أوجه عند الوقف عليه: الإشباع والتوسط والقصر مع السكون المحض؛ ومثلها مع الإشمام؛ والروم مع القصر.

والإشمام هو الإشارة إلى حركة الموقوف عليه من غير صوت. أو يقال: هو إطباق الشفتين عقب تسكين الحرف المرفوع كالمثال المتقدم أو المضموم نحو: ﴿من قبل﴾، و﴿يا صالح﴾.

﴿مالك يوم الدين﴾ قرأ عاصم والكسائى ويعقوب وخلف فى اختياره بإثبات ألف بعد الميم لفظا والباقون بحذفها.

﴿الصراط﴾، و﴿صراط﴾ قرأ قبل ورويس بالسين فيهما حيث وقعا. وقرأ خلف عن حمزة بالصاد مشمة صوت الزاى حيث وقعا كذلك. وقرأ خلاد مثل خلف فى الموضع الأول خاصة وهو ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ فى هذه السورة. والباقون بالصاد الخالصة فى جميع القرآن.

وكيفية الإشمام هنا أن تخلط لفظ الصاد بالزاى وتمزج أحد الحرفين بالآخر بحيث يتولد منهما حرف ليس بصاد ولا بزاى ولكن يكون صوت الصاد متغلبا على صوت الزاى كما يستفاد ذلك من معنى الإشمام. وقصارى القول فى ذلك أن تنطق بالصاد كما ينطق العوام بالطاء وأجمعوا على تفخيم راء ﴿الصراط﴾، و﴿صراط﴾ حيث وقعا؛ نظراً لوجود حرف الاستعلاء بعدها. فورش فيهما كغيره.

﴿عليهم﴾ قرأ ابن كثير وأبو جعفر وقالون بخلف عنه بضم ميم الجمع حالة الوصل مع وصلها بواو لفظاً. وهذا مذهبهم في كل ميم جمع بشرط أن يكون الحرف الذي بعدها متحركاً كما هنا وإذا وقع بعدها همزة قطع نحو: ﴿عليكم أنفسكم﴾ كانت عند هؤلاء المذكورين من باب المد انفصل؛ وعليه يكون فيها لأبن كثير وأبى جعفر القصر فقط ويكون لقالون القصر والمد وستعرف مقدار المد عنده قريباً إن شاء الله تعالى. وقرأ ورش بصلة ميم الجمع بشرط أن يقع بعدها همزة قطع كالمثال المذكور. وهي عنده أيضاً من قبيل المنفصل فيمد مدّاً مشبعا على قاعدته كما سيأتى. وقرأ حمزة ويعقوب بضم الهاء وصلّاً ووقفّاً والباقون بكسرها كذلك.

﴿ولا الضالين﴾ مده لازم؛ لأن سببه ساكن لازم مدغم، وجميع القراء يمدون للساكن اللازم مداً مشبعا بقدر ثلاث ألفات.

سورة البقرة

قد ذكرنا فى باب البسملة مذهب الأئمة العشرة فيما بين كل سورتين من الأوجه فتذكر.

﴿الم﴾ فيه مدان لازمان فيمد كل منهما مدا مشبعا بقدر ثلاث ألفات كما سبق. وقرأ أبو جعفر بالسكت على كل حرف من حروف الهجاء سكتة لطيفة من غير تنفس. فيسكت على «ألف»، وعلى «لام»، وعلى «ميم»، وينزى من السكت على «لام» إظهارها وعدم إدغامها فى «ميم». والباقون بغير سكت. ﴿فيه هدى﴾ قرأ ابن كثير بصلة هاء الضمير بياء لفظية، وهذا مذهبه فى كل هاء ضمير وقعت بعد ياء ساكنة وكان ما بعدها متحركا، فإن وقعت بعد حرف ساكن غير الياء وكان ما بعدها متحركا كذلك وصلها بواو لفظية، مثل ﴿منه﴾ و﴿اجتبه﴾، فلا توصل هاء الضمير عنده إلا إذا وقعت بين ساكن ومتحرك كما ذكر، أما إذا وقعت بين متحركين نحو: ﴿به﴾ و﴿له﴾ فلا خلاف بين القراء فى صلتها بياء إن وقعت بعد كسرة نحو: ﴿به﴾. وبواو إن وقعت بعد فتحة نحو: ﴿له﴾ أو ضمة نحو: ﴿صاحبه﴾.

فإن وقعت بين ساكنين نحو: ﴿فيه القرآن﴾، أو بين متحرك وساكن نحو: ﴿له الملك﴾ فلا خلاف بين القراء فى عدم صلتها. فحيثذ يكون لها أحوال أربعة كما ذكرنا، فيصلها ابن كثير وحده فى حالة وهى ما إذا وقعت بين ساكن ومتحرك كما سبق تمثيله.

ويصلها جميع القراء فى حالة، وهى ما إذا وقعت بين متحركين كما تقدم. وتمتنع صلتها عند الجميع فى حالتين: وهما إذا وقعت بين ساكنين، أو بين متحرك وساكن وقد سبق التمثيل لهما فتدبر. هذه هى القاعدة الكلية لجميع القراء فى هاء الضمير. وهناك كلمات خرج فيها بعض القراء عن هذه القاعدة سنبينها فى مواضعها إن شاء الله تعالى.

﴿يؤمنون﴾ قرأ ورش والسوسى وأبو جعفر بإبدال همزه واوا ساكنة وصلا ووقفا وكذا كل همزة ساكنة وقعت فاء للكلمة فإن ورشا يبدلها حرف مد من جنس حركة ما قبلها ماعدا كلمات مخصوصة سننبه عليها فى محالها إن شاء الله؛ وأما السوسى

فإنه يبادل كل همزة ساكنة سواء أكانت فاء أم عينا أم لاماً إلا كلمات معينة خرجت عن هذه القاعدة سنقف عليها وكذا أبو جعفر فإن قاعدته العامة يبدال كل همزة ساكنة فاء كانت أم عينا أم لاماً. واستثنى من هذه القاعدة كلمتان فلا يبدال له فيهما وهما ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ بالبقرة و﴿نَبِّئْهُمْ﴾ بالقمر والحجر، وقرأ حمزة ببدال همزة ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ عند الوقف فقط، وكذا يبدال عند الوقف كل همز ساكن فتأمل.

﴿الصلاة﴾ قرأ ورش بتفخيم اللام، وكذلك قرأ بتفخيم كل لام مفتوحة سواء أكانت مخففة أم مشددة. متوسطة أم متطرفة. إذا وقعت بعد صاد أو طاء أو ظاء. سواء سكنت هذه الحروف أم فتحت؛ وسواء خففت أم شددت. نحو: ﴿الصلاة﴾، و﴿فصل﴾. و﴿مصلى﴾، و﴿يصلى﴾، و﴿بطل﴾. و﴿معضلة﴾. و﴿مطلع﴾. و﴿طلقتم﴾، و﴿الطلاق﴾، و﴿ظلم﴾، و﴿ظلام﴾، و﴿ظل﴾، و﴿أظلم﴾، و﴿ظلت﴾.

﴿رزقناهم﴾ قرأ ابن كثير وأبو جعفر وقالون بخلاف عنه بصلة الميم وصلا والباقون بالإسكان وصلا ووقفا ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ سبق نظيره قريباً.

﴿بما أنزل﴾ هو مد منفصل. وقد قرأ بقصره قالون والدورى عن أبى عمرو بخلاف عنهما والسوسى وابن كثير وأبو جعفر ويعقوب من غير خلاف عنهم. وقرأ الباقون بمدّه وهو الوجه الثانى لقالون والدورى عن أبى عمرو، والقراء الذين مذهبهم مد المنفصل متفاوتون فى مدّه فأطولهم فيه مدا ورش وحمزة. وقدر المد عندهما بثلاث ألفات والألف حركتان بحركة الأصبع قبضا أو بسطا. فيكون المد عندهما ست حركات.

ويليهما فى المد عاصم. وقدر عنده بالفين ونصف أى بخمس حركات. ويليه الشامى والكسائى وخلف فى اختياره. وقدر عندهم بالفين أى بأربع حركات. ويليهما قالون والدورى على وجه المد لهما فى المنفصل - وقدر عندهما بألف ونصف أى بثلاث حركات. وهذا مذهب القراء العشرة فى المد المنفصل. وأما مذهبهم فى المتصل فأليك بيانه فأما ورش وحمزة فيمدانه بمقدار ثلاث ألفات أى ست حركات. فلا فرق عندهما بين المنفصل والمتصل فى مقدار المد. وأما عاصم فيمدّه كالمنفصل بقدر ألفين ونصف وأما ابن عامر والكسائى وخلف فى اختياره فيمدونه كالمنفصل أيضاً قدر ألفين. وأما قالون ودورى أبى عمرو وابن كثير والسوسى وأبو جعفر ويعقوب